



٢٦ سبتمبر ٢٠٠٦

ديمقراطية الحزب الوطني؟
د. معتز بالله عبد الفتاح، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة
www.aladl.net

تشير مناقشات رموز الحزب الوطني الأخيرة، بوعي منهم أو بدون وعي، إلى أنهم يأخذون مصر في اتجاه التحول من النمط التقليدي للتسلطية إلى نمط آخر يطلق عليه في علم السياسة "التسلطية التنافسية" حيث توجد مؤسسات ديمقراطية قانونية تترضى أطراف العملية السياسية على أنها مصدر الشرعية بيد أن الأطراف المختلفة تنتهك هذه المؤسسات عندما تجد نفسها بحاجة لهذا. وهناك أمثلة معاصرة متنوعة لهذه التسلطية التنافسية بين صربيا تحت حكم ميلوسفيتش وروسيا تحت حكم يلتسن وبوتين وأوكرانيا تحت حكم كوشما وبيرو تحت حكم فوجيموري.

وما يجمع هذه النظم أنها تبنت استراتيجية الانفتاح السياسي المحدود أو التكتيكي كمحاولة للتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية بإعطاء بعض التنازلات السياسية الشكلية مع زيادة إنفاقها على الأمن وأجهزة الإعلام واهتمامها بآليات الضبط السياسي. إن التسلطية التنافسية، بحكم التزامها الشكلي بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية، تعطي انطبعا زانفا بالديمقراطية. وهي بهذا تضع نفسها في حالة *توتر دائم* بما قد يجعل بفنائها لاحقا إذا نجحت القوى المعارضة والمستقلة أن تتحد وتقدم شرعية بديلة. والتوتر المشار إليه يمكن رصده في أربعة مجالات.

أولا التوتر في المجال الانتخابي. ففي النظم التسلطية التقليدية قد لا توجد انتخابات تنافسية على الإطلاق (الصين وكازخستان وأوزباكستان ولبيبا) حيث تحظر الأحزاب المعارضة وينكل بالمتقنين المعارضين. كما أن الانتخابات، إن وجدت، تكون مناسبة لإعلان إذعان الجميع للسلطة الحاكمة. لكن النظم التسلطية التنافسية تعرف درجة عالية من التنافس بين القوى السياسية المختلفة مع إساءة استغلال السلطة وعدم احترام نزاهة الانتخابات من خلال استغلال أجهزة الإعلام في اتجاه دون آخر، والاعتداء المعنوي والبدني على المعارضين، وإساءة استغلال مؤسسات الدولة الرسمية مع غياب الشفافية عن عملية الاقتراع برمتها ومع ذلك الانتخابات تجري في موعدها وتقبل عليها المعارضة كفرصتها الأساسية للضغط على الحكومات. وما يجعل التوتر قائما هو إصرار المعارضة على أن تكسب نقاطا من النخب الحاكمة عسى أن تكون هذه النقاط مقدمة لهزيمة الخصوم في مرحلة لاحقة. ففي بيرو نجح فوجيموري في الفوز في انتخابات ٢٠٠٠ لكنها جاءت في أعقاب انتخابات صورية وتصاعدت المعارضة الداخلية والضغوط الدولية عليه إلى أن اضطر إلى الفرار، والتجربة تكررت في عام ٢٠٠٣ مع شفرنارده في جورجيا ومؤخرا في أوكرانيا مع الرئيس كوشما.

ثانيا التوتر في العلاقة بين النخبة الحاكمة والمؤسسة التشريعية. فالأصل في النظم التسلطية التقليدية أنها لا تعرف مؤسسة تشريعية تقوم بمهام الرقابة الحقيقية على أعمال السلطة التنفيذية إلا أن النظم التسلطية التنافسية تعرف معارضة قوية نسبيا تنجح في أن تثير موجات من الرفض لسياسات النخبة الحاكمة في بعض الأحيان. ففي عهد كل من يلتسن وكوشما كانت المعارضة الشيوعية واليسارية بصفة عامة شديدة الوطأة لدرجة أنها أخرجت الرئيسين في أكثر من مرة رغما أنهما في النهاية مررا معظم القوانين التي طرحوها. ولكن في لحظة بذاتها يبدو أن البرلمان قوي وقادر على أن يقف حجرة عثرة في مواجهة سياسات الحكومة. ومثال ذلك نجاح البرلمان الأوكراني في وقف اقتراح الرئيس بعقد استفتاء لتقليص سلطات البرلمان.

ثالثا التوتر بين النخب الحاكمة والسلطة القضائية هو مظهر ثالث من مظاهر التوتر في النظم التسلطية التنافسية حيث تسعى النخب الحاكمة إلى "تدجين القضاء" بحيل كثيرة مثل التخلص من القضاة المعارضين أو رشوتهم (مكافئتهم) على حسن خدمتهم "للعدالة" أو حتى الابتزاز. إن دولة مثل بيرو تحت حكم فوجيموري عرفت أعلى معدلات فساد القضاء في أمريكا اللاتينية ومن الأعلى في العالم بيقين. وفي عام ١٩٩٣ حينما أعلنت المحكمة الدستورية العليا أن قرار يلتسن بحل البرلمان غير دستوري، قطع عن المحكمة خطوط التليفون وسحب من القضاة حراسهم الشخصيين.

ومع ذلك يظل الاستقلال النسبي للسلطة القضائية في وجه السلطة التنفيذية واحدا من أهم خصائص التسلطية التنافسية. وعادة ما تلجأ المعارضة إلى القضاء المستقل نسبيا لتحقيق مزيد من المكاسب السياسية. ففي أوكرانيا دعمت المحكمة العليا موقف المعارضة التي اعتبرت أن نتائج الاستفتاء الذي يحد من صلاحيات البرلمان مزيفة ولا تعبر عن إرادة الأوكرانيين. وكان هذا دعما مهولا لمطالب المعارضة الأوكرانية.

رابعا التوتر الإعلامي. في النظم التسلطية التقليدية تكون أجهزة الاتصال الجماهيري إما مملوكة بالكامل للدولة أو تخضع لرقابة شديدة وعقوبات رادعة وعلى هذا لا توجد صحف مستقلة على الإطلاق (مثل كوبا) أو عمليا غير موجودة. في النظم التسلطية التنافسية، على عكس مما سبق، تكون هناك مساحة لأجهزة الإعلام المستقلة بل في كثير من الأحيان تكون مؤثرة. ويصبح كثير من الصحفيين معارضين أقوياء لما يلاقونها من تكتيل وعقوبات. على سبيل المثال كشفت واحدة من المحطات المستقلة في بيرو عددا من انتهاكات حقوق الإنسان في ظل حكم فوجيموري فضلا عن تزوير بعض قيادات حزب فوجيموري لتوقيعات مواطنين لضمان ترشحه لانتخابات سنة ٢٠٠٠ وتحول المحررون والإعلاميون القائمون على هذه القناة المستقلة إلى أبطال شعبيين عند الرأي العام البيروفي. وفي روسيا كشفت محطات التليفزيون المستقلة العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها يلتسن في مناطق عديدة من روسيا بما في ذلك الشيشان بما عجل من خروجه من السلطة.

والأهم في هذا الصدد أن مثل هذه الإجراءات تكون لها نتائج سلبية على النخبة الحاكمة على المدى الطويل إن أحسنت المعارضة وأجهزة الإعلام والقوى المستقلة استغلالها عن طريق التضامن معا ضد إجراءات السلطة الحاكمة.